الضغوط الأمريكية على إيران ..هل تؤتي ثمارها؟

10-11-2004

الضغوط الأمريكية على إيران قوبلت بانتقاد شديد من جانب العديد من مسئولي البيت الأبيض السابقين، ومن بينهم "زبيجنيو برزيزينسكي" مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر، الذي أعرب عن مخاوفه من أن تتورط إدارة بوش في استخدام القوة ضدّ إيران بسبب ما تعتبره تهديداً نووياً لها ولحلفائها في المنطقة، محذراً من تكرار ما حدث في أفغانستان والعراق.

بقلم عبدالله صالح

مواد ذات علاقة

الاستخبارات الإسرائيلية وصناعة الخطر النووي الإيراني!

الاتفاق المبدئي الذي تم توقيعه مؤخراً في باريس بين طهران وثلاثي الدول الأوربية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) قد يجنب إيران التعرض لعقوبات دولية من مجلس الأمن بسبب برنامجها النووي المثير للجدل. وبموجب الاتفاق، تلتزم إيران بتجميد جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب الوقود النووي وإعادة معالجته لحين التوصل لاتفاق نهائي مع الاتحاد الأوروبي، حول مجموعة من الحوافز الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية التي ستمنح لها مقابل التخلي عن أنشطة نووية محتملة لأغراض عسكرية.

هذا الاتفاق ينتظر الحصول على موافقة الزعامة الدينية في طهران، قبل اجتماع مجلس الوكالة الدولية في 25 من الشهر الجاري، والذي سيتحدد من خلاله ما إن كان سيتم رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن أم لا. وكان أعضاء البرلمان الإيراني قد جددوا دعمهم لموقف الحكومة في الملف النووي قبل يوم واحد على بدء مفاوضات باريس، عندما أعلنوا

أنهم بصدد إعداد مشروع قانون لإثبات أن برنامج طهران النووي معد لإغراض سلمية وليس لإنتاج الأسلحة النووية.

إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش ترفض إجراء مباحثات مباشرة مع الإدارة الإيرانيّة، وتتهمها بمساندة الإرهابيّين وتطوير أسلحة الدمار الشامل. يبدو أن واشنطن متحمّسة لفرض عقوبات دولية على إيران، وتضغط على حلفائها الأوربيين لتمرير بذلك من مجلس الأمن، ولكنها اضطرت للموافقة على منح ثلاثي الاتحاد الأوروبي فرصة أخيرة للتفاوض من أجل التوصل لاتفاق يحظر استخدام إيران لمنشآتها النووية لأغراض عسكرية.

الدبلوماسيّون الأوربيون متفائلون بالاتفاق الذي وقعته طهران، واعتبروه خطوة على طريق إزالة البرنامج النووي الإيراني، لكن الإيرانيين يؤكدون على حقهم المشروع في امتلاك التكنولوجيا النووية. ففي الوقت الذي طالب فيه القادة الأوربيون بتجميد برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني بصفة نهائية، من أجل إقناع المجتمع الدولي بعدم عزم طهران على المضي قدماً في إنتاج السلاح النووي، فإن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي قال إن بلاده وافقت فقط على تعليق تخصيب اليورانيوم في إطار برنامجها النووي لمدة ستة أشهر، لتجنب إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي.

يوم السّبت الماضي، تلقت إيران دعما دوليا مهما، في مواجهة الموقف الأميركي والمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن الملف النووي، بإعلان وزير خارجية الصين "لي تشاو شينج" معارضة بلاده لمساعي واشنطن الرامية لإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. واعتبر الوزير الصيني في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الإيراني كمال خرازي أن ذلك لن

يؤدي إلا إلى مزيد من التعقيد في المسألة وجعل تسويتها أكثر صعوبة، لكنه رفض الإجابة على سؤال حول إمكانية استخدام الصين لحق الفيتو في حالة عرض القضية على مجلس الأمن.

وقبيل محادثات باريس، صرح الرئيس الإيراني محمد خاتمي أن إيران على استعداد للتوصل إلى اتفاقية بشأن برنامجها النووي، وأنها لا ترفض مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنشآتها النووية، ولكن بشرط أن يتم الاعتراف لها بالحق في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية.

وكان مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي قد أعلن في وقت مبكر من الأسبوع الماضي، أن على إيران أن توقف برنامج تخصيب اليورانيوم، من أجل الحصول على ثقة المجتمع الدولي، وهو الأمر الذي أثار حفيظة 238 عضوًا بالبرلمان الإيراني، قاموا بتقديم مشروع قانون يمنع حكومة خاتمي من تعليق برنامج تخصيب اليورانيوم.

وقال حسين المظفر أحد النواب المحافظين في البرلمان إن الدول الأوربية تحاول أن تفرض على طهران تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم، للحيلولة دون دخولها إلى مجال التكنولوجيا النووية، ووضعها في ورطة أمنية، في ظل ما تتعرض له من تهديدات علنية من جانب إسرائيل.

وقد كشف استطلاع للرأي أجري مؤخراً أن 79% من الإيرانيين يرفضون أي تعليق مؤقت أو دائم للبرنامج النووي الإيراني، وأكدوا أن إيران لا يجب أن تخضع لأي ضغوط، سواء كان مصدرها الدول الأوربية أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما قام أكثر من 1300 أكاديمي وعالم نووي إيراني بالتوقيع على عريضة يطالبون فيها خاتمي بالصمود في مواجهة الضغوط الأوربية والأمريكية، وعدم التورط فيما يسمونه بأنصاف الحلول،

التي تؤدي على المدى الطويل إلى إجهاض الحق الشرعي للدولة الإيرانية في الحصول على التقنية النووية السلمية.
وكانت التوترات بين الولايات المتحدة وإيران قد تصاعدت خلال الأسابيع الأخيرة، واتهم جون بولتون مساعد وزير الخارجية لشئون التسلح والأمن الدولي، طهران بأنها كانت تخفي برنامجا سريا واسع النطاق للتسلح النووي على مدى 18 سنة، مشيراً إلى أن أسلحة الدمار الشامل الإيرانية، بما فيها الأسلحة الكيميائيّة، والبيولوجية، والنووية والصواريخ الباليستية، تشكل تهديداً فادحاً للأمن الدولي، وأن سعي إيران لامتلاك وتطوير هذه الأسلحة الفتاكة، رغم توقيعها على اتفاقات بحظرها، يجعل منها دولة خارجة عن القانون والشرعية الدولية، إلى أن تقوم بإزالة وتفكيك كافة برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.
كما أدلت مستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندوليزا رايس بحديث لشبكة فوكس نيوز التلفزيونية، قالت فيه إن إيران ظلت لفترة طويلة تمثل تهديداً للأمن والسلام الدوليين، وأنه حان الوقت لفرض حصار صارم على النظام الإيراني، خاصة وأن حرص الإدارة الأمريكية على انتهاج أسلوب التفاوض مع إيران، كان يؤدي في الغالب إلى ردود فعل عدوانية من جانبها.

الضغوط الأمريكية على إيران قوبلت بانتقاد شديد من جانب العديد من مسئولي البيت الأبيض السابقين، ومن بينهم "زبيجنيو برزيزينسكي" مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر، الذي أعرب عن مخاوفه من أن تتورط إدارة بوش في استخدام القوة ضدّ إيران بسبب ما تعتبره تهديداً نووياً لها ولحلفائها في المنطقة، محذراً من تكرار ما حدث في أفغانستان والعراق.

الضغوط المتزايدة على إيران والتلويح الدائم باستخدام

القوة ضدها، لن يؤدي إلى اخضاعها للمطالب الأمريكية، وإنما يزيد من شوكة القوى المحافظة داخل إيران وتصاعد ضغوطها من أجل التمسك بالخيار النووي، لتدعيم نفوذ إيران ومكانتها الاقليمية، في مواجهة الضغوط الأمريكية والتهديدات الاسرائيلية